

الأمن يداهم مركز النديم للمرة الثالثة ويغلقه بالشمع الأحمر

منظمات حقوقية: الحملة الغاشمة مازالت مستمرة، ونحن مستمرين في فضح

انتهاكات النظام

تعرب المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه عن بالغ استيائها واستنكرها لمداومة قوات الأمن ظهر أمس الخميس 9 فبراير لمقر مركز وعيادة النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف والتعذيب، وتشميعة وغلقه بالقوة، واحتجاز حارس العقار واستجوابه وإطلاق سراحه لاحقاً، وتعتبر أن هذه الخطوة هي استمرار لتصفية المنظمات الحقوقية ، وتكشف عن رغبة متجددة للانتقام من المنظمات الحقوقية التي تعد الملاذ الأخير لضحايا النظام الحالي.

كانت قوات الأمن قد داهمتظهر أمس مقر المركز النديم ، لتنفيذ قرار بغلق عيادة النديم، بناءً على قرار من إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة صدر في فبراير من العام الماضي .وتقدم المركز بطعن بشأنه لم يبت فيه حتى الآن محاولاً وقف قرار الإغلاق بعد مداومة قوات الأمن له في 18 فبراير 2016.

ورغم أن القرار صدر بشأن العيادة التي تشغل شقة واحدة، إلا أن القوة الأمنية اليوم تعدت حدود القرار وتجاوزت القانون وقامت بغلق شقتين أخرتين خاصين بمركز النديم، والذي يرجع تأسيسه إلى عام (1994) ويحتل مكانة محورية وأساسية في الحركة الحقوقية المصرية، باعتباره الداعم الأهم للناجيات والناجين من جرائم التعذيب وجرائم العنف الجنسي المتصاعدة.

هذا الهجوم والغلق التعسفي ربما لن يكون الأخير في سلسلة العقوبات التي قرر النظام الحالي توقيعها على العاملين في المجتمع المدني وخاصة في مجال حقوق الإنسان، وبدأت بعد أيام من تولي الرئيس الحالي لمقاليد الحكم بمحاولة وزارة التضامن في نوفمبر 2014 إجبار تلك المنظمات على التسجيل تحت قانون الجمعيات الأهلية القومي رقم 84 لسنة 2002. وما هي إلا شهور حتى كشفت الحملة الانتقامية عن نفسها بإعادة إحياء قضية التمويل الأجنبي 2011، التي تستخدم كغطاء لتصفية المجتمع المدني المصري.

ففي مطلع هذا العام وتحديدا في 26 يناير الماضي منعت سلطات الأمن بمطار القاهرة الدولي المحامي الحقوقي نجاد البرعي من السفر إلى الأردن بناء على قرار من قاضي التحقيقات على ذمة قضية التمويل الأجنبي. كما شهد العام الماضي 2016 والشهرين الأوائل من 2017 سلسلة من الانتهاكات المستمرة المعرقة لعمل أبرز المنظمات الحقوقية المصرية شملت التحفظ على أموال وحسابات بعضها (منها [مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان](#) ، مركز الحق في التعليم .[مركز اندلس لدراسات التسامح](#) ، [نظرة للدراسات النسوية](#) ، [المنظمة العربية للإصلاح الجنائي](#)، مركز هشام مبارك للقانون، ومحامون من أجل العدالة والسلام) فضلا عن التحفظ على الأموال الخاصة لمديري هذه المنظمات بالإضافة للتحفظ على أموال الحقوقيين [جمال عيد](#) و [وحسام بهجت](#) . وعلى ذمة القضية نفسها تم [منع أكثر من 11 حقوقي من السفر للخارج](#) بناء على قرارات قاضي التحقيق في القضية نفسها. فيما شهد شهر ديسمبر من العام الماضي تصعيد غير مسبوق من قبل الحكومة المصرية ضد المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان، عندما داهمت قوة من الشرطة المصرية منزل [المدافعة الحقوقية والمحامية عزة سليمان](#) ، بناء على أمر ضبط وإحضار صادر عن المستشار هشام عبد المجيد أحد قضاة التحقيق في القضية، في أول واقعة اعتقال تطول أحد قيادات المنظمات الحقوقية المصرية في العلاقة بهذه القضية.

هذه الملاحظات المتواترة والتي لن يكون غلق مركز النديم آخرها لن تثني المنظمات الحقوقية المصرية عن متابعة عملها الجاد في فضح تعديات وانتهاكات النظام الحالي لحقوق المواطنين، كما أنها ستواصل عملها البحثي والرصدي والتوعوي لخدمة مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عن ضحايا القوانين الرجعية والقبضة الأمنية والمصادرة المتعمدة للمجال العام وكافة منافذ التعبير عن الرأي.

المنظمات الموقعة:

1. نظرة للدراسات النسوية
2. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
3. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
4. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
5. مركز الأرض لحقوق الإنسان

6. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
7. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
8. مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
9. مركز عدالة للحقوق والحريات
10. مركز هشام مبارك للقانون
11. المفوضية المصرية للحقوق والحريات
12. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
13. مؤسسة الحقاينة للحقوق والحريات
14. مؤسسة حرية الفكر والتعبير
15. مؤسسة قضايا المرأة المصرية